

الهجرة ومدن العالم الثالث

الفصل الثالث والعشرون من كتاب جغرافية الحضر : منظور عالمي

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

المقدمة

ثلاث مصادر رئيسية لنمو السكان الحضر : الهجرة الصافية ، الزيادة الطبيعية وإعادة التصنيف الإداري للمناطق الحضرية ، أول اثنين أكثر أهمية . بشكل عام ، تختلف مساهمة للهجرة والزيادة الطبيعية بالنمو الحضري باختلاف مستوى التحضر (ينظر الفصل ٤). في مرحلة مبكرة من التنمية ، عندما تكون مستويات التحضر منخفضة ومعدلات الزيادة الطبيعية في كل من المناطق الحضرية والريفية مرتفعة إلى حد ما ، يساهم صافي الهجرة بشكل عام في النمو السكاني للمناطق الحضرية أكثر من الزيادة الطبيعية . في المرحلة المتوسطة من التحضر تسود الزيادة الطبيعية . في مرحلة لاحقة ، مع ارتفاع مستوى التحضر وانخفاض معدل الزيادة الطبيعية ، يعود التوازن لصالح صافي الهجرة .

على الرغم من أن بعض دول العالم الثالث الآن في المرحلة المتوسطة والعديد من المدن الكبيرة تنمو أكثر من الزيادة الطبيعية ، ولكن ما تزال الهجرة عاملاً رئيسياً في النمو الحضري ، ونظراً لحجم الخزان الريفي للمهاجرين المحتملين ، سوف يستمر ذلك بالنسبة للمستقبل المنظور . في هذا الفصل نحدد الدوافع الرئيسية الكامنة وراء الهجرة من الريف إلى حضر العالم الثالث ودراسة المحددات الهيكلية الرئيسية للهجرة . نؤشر خصائص السكان المهاجرين وأنواع استراتيجيات الهجرة . ثم تقييم استجابات السياسات المختلفة للهجرة الريفية - الحضرية ، بدءاً من الجهود المبذولة لمنع التدفقات من خلال فرض ضوابط الهجرة إلى وسائل مختلفة لاستيعاب تدفقات السكان .

أسباب الهجرة

الهجرة من الريف إلى الحضر هي استجابة إنسانية لجغرافية تنمية غير متكافئة . باستثناء الترحيل القسري للاجئين ، ينتقل معظم الأشخاص لأسباب اقتصادية . عدت النماذج الكلاسيكية الاقتصادية الهجرة في الستينيات كاستجابة للاختلافات المكانية في فرص العمل ومعدلات الأجور . فالهجرة تمثل آلية عملية للقضاء على هذه الفروق عن طريق مطابقة العرض والطلب على العمالة ، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية . النظرة الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة ، ترى الهجرة كعملية يقوم بها الأفراد بعقلانية الخيار الاقتصادي بناءً على الفوائد الحالية أو المستقبلية المحتملة لهذه الخطوة .

ركزت التفسيرات الأحدث ، القائمة على نهج الاقتصاد السياسي ، الانتباه إلى القوى الهيكلية الكامنة وراء الاختلافات المكانية في الفرص الاقتصادية . يؤكد المنظور التاريخي الهيكلية على أهمية مستوى التنمية في تحديد حجم الهجرة وشكلها ، ويشدد على أهمية العوامل المختلفة المتعلقة بالتنمية الكامنة وراء الهجرة بين البلدان و بمرور الوقت ، ترتبط هذه الأطروحة مباشرة بإدماج دول العالم الثالث في الاقتصاد العالمي . التحيز الحضري المتأصل في التطور الرأسمالي الاستعماري قدم للعالم الثالث تمايزاً كبيراً وكان المجتمعات متساوية تماماً ، مع إمكانية وصول معظم الناس لبعض الأراضي . تم تقويض البنية الاجتماعية والاقتصادية التقليدية من قبل احتياجات العمل طبقاً لنمط الإنتاج الرأسمالي (على سبيل المثال في المناجم أو في المزارع) . يقابل هذه غالباً تقييد وصول الفلاحين إلى موارد الأرض ، وإكراه الناس (إما مباشرة من خلال أنظمة العمل الجبري أو بشكل غير مباشر من خلال الضرائب) إلى الهجرة للعمل بأجر في القطاع الرأسمالي . ومع انتشار تأثير الرأسمالية ، السكان الذين قدموا في معظم

احتياجاتهم الخاصة واجهوا حاجة جديدة لكسب المال والعمل في الاقتصاد الرأسمالي . علاوة على ذلك ، جاء سكان الريف لتجربة الاعتراف بالحرمان النسبي ((بين الريف والحضر)).

في حين سعى البعض إلى تحسين وضعهم من خلال البقاء في المناطق الريفية (التكيف) ، وكثير شهد أفاقاً أفضل في المدن (بعد الهجرة) . بعد الاستقلال ، جرت محاولات وطنية لتحقيق نمو اقتصادي سريع ، من خلال الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية ، وتسويق الزراعة والتصنيع ، فكان لهذا تأثير قوي على مستوى الهجرة ونمطها ، مع جذب سكان الريف إلى المناطق الحضرية بأعداد متزايدة . كانت فرضية زيلينسكي (١٩٧١) إن الانتقال عبارة عن محاولة مبكرة لارتباط الطبيعة المتغيرة للهجرة مع مستويات التنمية . على الرغم من أن عالمية النموذج تتساءل عن الافتراض الأساسي للتغيرات المنهجية في طبيعة التنقل من حيث الوقت والقيمة التحليلية . باستخدام نموذج زيلينسكي كقاعدة ، براون وساندرز (١٩٨١) قدما نموذجاً لتوضيح الأهمية المتغيرة لتخصص العوامل المرتبطة بالتنمية الكامنة وراء الهجرة :-

١. تعد تيارات الهجرة المبكرة نتيجة لتأثير سلسلة ، مدفوعة أصلاً ، و موجهة نحو فرص سوق العمل في المشاريع الصغيرة غير الرسمية . في هذا المستوى من التنمية ، من المرجح أن تكون الهجرة من الريف إلى الريف مثل الحركة من الريف إلى الحضر .

٢. مع تقدم التنمية ، يتم سحب تدفقات الهجرة من قبل الطبقات الاجتماعية الميسورة التعليم باتجاه فرص العمل في القطاع الحديث ، ولكن الاحتفاظ بسلسلة كبيرة بسبب أنظمة النقل والاتصالات البدائية . وفي الوقت نفسه ، تحافظ الهجرة من خلال الطبقات الاجتماعية الأقل ثراءً على مصدرها الدافع والتوجه نحو سوق العمل غير الرسمي وخصائص السلسلة ، مع زيادة التدفقات الريفية الحضرية .

٣. وأخيراً ، مع وصول التنمية إلى مستوى متقدم نسبياً ، تكون هجرة جميع الطبقات الاجتماعية موجهة نحو التوظيف الرسمي للقطاعات الحديثة . قنوات التواصل الرسمي هي المصادر الرئيسية للمعلومات ، وبالتالي الحد ، وفي كثير من الحالات ، القضاء على سلسلة البعد . النمط المهيمن حينها : هجرة حضرية - حضرية ، بدلاً من ريف - ريف .

يسلط الأساس البنوي التاريخي لـ "نموذج التنمية للهجرة" الضوء على حقيقة أن الهجرة ليست عملية واحدة ولكنها استجابة إنسانية لتغيير الظروف المحلية داخل نظام اقتصادي عالمي . يؤكد هذا ، أن فهم الهجرة في العالم الثالث تتطلب تقدير كل من القوى الهيكلية (مثل الاتجاهات الاقتصادية والسياسة الحكومية والابتكار التكنولوجي) والظروف داخل الأسر المعيشية الفردية (مثل الحالة الاجتماعية والاقتصادية والعمر والجنس). في القسم التالي ندرس عدداً من العوامل الرئيسية المتعلقة بالتنمية التي تؤثر على الحجم ونمط الهجرة . ثم ننظر في مسألة من يهاجر من خلال مراجعة مجموعة من العوامل التي تعمل على مستوى الأسرة التي تكمن وراء الهجرة .

المحددات الهيكلية للهجرة

يؤثر عدد كبير من العوامل المرتبطة بعملية التنمية على أنماط الهجرة في العالم الثالث . ويمكن تقسيمها إلى عوامل دفع ريفية وعوامل جذب حضرية .

عوامل الدفع الريفية ،

١. معدلات النمو السكاني. أحد التفسيرات الأكثر شيوعاً للهجرة الخارجية ارتفاع معدل النمو السكاني في المناطق الريفية . تفسير النماذج الاقتصادية المستتيرة للهجرة في الخمسينيات والستينيات ، حيث كان ينظر إلى الهجرة على أنها حركة العمالة الفائضة . ومع ذلك ، فإن النمو السكاني وحده ليس هو السبب الرئيسي للهجرة . يجب النظر إلى الضغط التزماني مع فشل العمليات الأخرى في تلبية بشكل كافٍ احتياجات سكان الريف المتنامية ، احتياجاتهم للوصول إلى الأرض وامتلاكها .

٢. الضغط على الأرض . غالباً ما تكون الهجرة رداً مباشراً على موقف عدم كفاية مساحة الأرض المتاحة لإعالة الأسرة . ففي ريف المكسيك أدى النمو السكاني وتقسيم الأراضي على مدى أجيال عدة إلى عدم كفاية الأرض التي تزرع لحاجات الأسرة . كما أظهر شو (١٩٧٦) في أمريكا اللاتينية ، تتفاقم المشكلة بالملكية المركزة للأرض . وكان معدل الهجرة الخارجية الريفية أعلى في دول مثل المكسيك وبيرو ، حيث تم الاحتفاظ بأكثر من نصف الأراضي الزراعية باعتبارها latifundia (أكثر من ٥٠٠ هكتار ، ١٢٠٠ فدان) وحيث كان أكثر من نصف المزارع صغيرة (أقل من ٥ هكتار ، ١٢ فدان).

٣. جودة الأرض. تؤثر جودة أو ملائمة الأرض للزراعة أيضاً على الهجرة . فشل استعمار موارد الأمازون الوفيرة في العديد من الأماكن ، لتهدئة نقص الأراضي بسبب عدم ملائمة الأرض للعديد من المحاصيل الزراعية . وبالمثل ، في أجزاء كثيرة من آسيا ، النمو السكاني والنقص في الأراضي القابلة للزراعة تجبر الناس على العيش في مناطق بيئية هامشية أو إلى زيادة كثافة استخدام الأراضي ، مما أدى إلى انخفاض خصوبة التربة .

٤. عدم الكفاءة الزراعية. تتفاقم آثار النمو السكاني الريفي ببطء مع وتيرة التغيير الاقتصادي والتكنولوجي في القطاع الريفي بشكل عام ، والزراعة على وجه الخصوص . استمرار الممارسات الزراعية غير الفعالة وندرة رأس المال الاستثماري بين الفلاحين تحد من قدرة القطاع الزراعي لتوفير النقد المطلوب للمشاركة في اقتصاد السوق . فالتنمية المحدودة للقطاع غير الزراعي في الاقتصاد الريفي قيدت فرص العمل المحلية . في مثل هذه الظروف ، هجرة اليد العاملة توفر مصدراً لا يقدر بثمن للدخل النقدي للأسر الريفية الفقيرة التي تكافح من أجل تلبية حتى احتياجاتها الأساسية من الأرض .

٥. التكثيف الزراعي. تكثيف الزراعة وإدخال مساعدات الزراعة الحديثة أثر على استيعاب النمو السكاني في الريف (جاوة والبنجاب الهندي) ولكن كان له تأثير عكسي في كثير من الأحيان عن طريق استبدال العمال الزراعيين بأنظمة زراعية ميكانيكية ومكثفة من الناحية التكنولوجية .

في ماليزيا ، نزع الآلاف من مزارعي الأرز عندما سعت الحكومة إلى تحسين الإنتاجية في المزارع من خلال الاستثمار في مخططات الري الرئيسية والتي تدعم مزارع الأرز المجزأة . في غياب العمالة الريفية البديلة ، انتقل العمال المعدمين إلى المدن بحثاً عن عمل . أفرجت برامج الإصلاح الزراعي في أمريكا اللاتينية عن المزارعين من أنظمة "إقطاعية" للعمل المقيد في المدن ، بعد أن كانت الهجرة مقيدة .

عوامل الجذب الحضرية ،

١. فروق الأجور والعمالة . السبب الرئيسي للهجرة من الريف إلى الحضر هو أجور أعلى وفرص العمل المتوفرة في المدينة أكثر تنوعاً . تتغير أنماط الهجرة استجابة للتغيرات في الفروقات في الدخل بين الوجهات . والمقارنة بين مستويات المعيشة الحضرية والريفية معقدة بسبب :-

■ الحاجة إلى النظر في الاختلاف في تكلفة المعيشة ، والتي غالباً ما تكون أقل بكثير في البلاد بسبب رخص الغذاء وتوفر الطاقة والنقل والإسكان .

■ أن مستويات الخدمات الاجتماعية في المدينة أعلى حيث جودة التعليم ورعاية صحية أفضل وتوفر الخدمات مثل الماء النظيف والكهرباء ؛

■ الحاجة إلى التصنيف ، لأن متوسط الأجور في المناطق الحضرية ليس له أهمية تذكر بالنسبة للمهاجر الريفي غير الماهر.

ومع ذلك ، فإن الوضع العام هو أن آفاق تقدم المهاجرين الاقتصادية أفضل في المدينة . وعلى الرغم من أن العديد من سكان المناطق الحضرية يعيشون في ظروف يائسة ، يعد معظمهم أنفسهم أفضل حالاً من الناحية الاقتصادية عن ما كانوا عليه قبل انتقالهم إلى المدينة . حتى بعض أفقر تجار الشوارع في جاكارتا الذين بالكاد يستطيعون إطعام عائلاتهم

أفادوا أنهم في وضع أفضل في المدينة ، فقد ارتفعت مستويات دخلهم بنسبة الثلثين . وبالمثل ، فإن بعضاً من أفقر المهاجرين الريفيين إلى دلهي يعمل ضعف عدد أيام العمل في المدينة ، مما أدى إلى مستويات دخل ضعف مرتين ونصف عن التي كان يتمتع بها في القرية .

٢. آفاق المستقبل. التعايش بين الهجرة الواسعة النطاق من الريف إلى الحضر وارتفاع مستويات الفقر والبطالة في المناطق الحضرية دفع بعض المحللين إلى التساؤل عن الصلة بين فرص العمل الحضرية والهجرة . اقترح تودارو (١٩٦٩) امكانية تفسير المفارقة الظاهرة من قبل المهاجرين الذين يأملون تحسن مستقبلي في مستوى معيشتهم . فالكثيرون على استعداد لتحمل صعوبات قصيرة الأجل على أمل مكاسب اقتصادية أفضل و تحسين الرفاهية على المدى الطويل ، حتى لو كان لأطفالهم فقط .

٣. الأضواء الساطعة. مناطق الجذب الاجتماعية في المدينة ليست اقتصادية فقط ، فإن معظم المهاجرين ليس لديهم الوسائل المالية للفادة من مناطق الجذب في المدينة . وعلى الرغم من أن الأضواء قد تؤثر على اختيار المهاجرين من بين العديد من الوجهات المحتملة ، إلا أنها لا تكون السبب الأولي للهجرة . بالإضافة إلى ذلك ، بالنسبة للعديد من المهاجرين يقدم صخب المدينة بيئة مرعبة تحمل عددًا أقل من عوامل الجذب مقارنة بمجتمعهم المنزلي المؤلف .

من يهاجر؟

إن عملية الهجرة من الريف إلى الحضر انتقائية من حيث عمر المهاجرين ونوعهم وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية . تحدد هذه الخصائص آفاقهم في المدينة ، و تؤثر على قرار الانتقال أو البقاء في الريف . في نهاية الطيف الاجتماعي والاقتصادي ، يأتي المهاجرون من خلفيات فقيرة ، قرية في الهند ، وهم غير مؤهلين لأية مهام إلا الوضيعة في المدينة . على الطرف الآخر هم أفراد الأقليات الريفية ذات المستوى التعليمي الكافي لمهن الإدارة العامة أو التجارة أو المهن الحرفية .

يسود الشباب بين المهاجرين لأسباب اقتصادية . وهم عادة غير متزوجين ، ولكن حتى عندما يتزوجون ، فإن حصتهم في الريف أقل من نصيبهم . وكثيرا ما يفتقرون السيطرة على الموارد ، ولا سيما الأرض ، ولديهم القليل من الدراية بامور السلطة المحلية . وغير ملتزمين بدور الكبار في البيئة المحلية ، لذا فهم يتمتعون بميزة قابلية التكيف مع بيئة الحضر . حتى و إن تتطلب الهجرة قبول أرباحا هامشية في البداية ، فإن المكافآت المحتملة هي الأعلى للشباب الذين يشجعون في مسار وظيفي حضري . يساهم المهاجرون الشباب من الريف في رفع مستويات الزيادة الطبيعية للسكان في المدن من خلال ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات .

بالإضافة إلى تغيير الهيكل العمري لسكان الحضر ، غالباً ما تؤثر الهجرة في نسبة الجنس في المدن الكبيرة ، وهو اتجاه ذو أهمية ديموغرافية وللاثار الاجتماعية . في مدن جنوب آسيا وأفريقيا ، حيث تتحرك النساء عادة يبقى المعالين والإناث غير المتزوجات في القرية ، ويهيمن الرجال على الهجرة . في المقابل ، في أمريكا اللاتينية والفلبين وفي غالبية المناطق الحضرية والريفية ، المهاجرون هم من النساء . وهذا يعكس روح ثقافية ، على عكس التركيز عليهن بالزواج المبكر والولادة في معظم دول العالم الثالث ، ويرفع هذا مكانة المرأة العزباء . وفي مواجهة فرص العمل الريفية المحدودة ، يتطلع الكثيرون منهن إلى المدن للعمل في أنشطة مثل الخدمة المنزلية .

المرحلة في دورة حياة الأسرة هي أيضا محدد للهجرة . هذا واضح في نمط "هجرة الترحيل" التي تمارس في مجتمع قرية توكسي المكسيكية ، حيث مراحل مختلفة في دورة حياة الأسرة يتحمل أفرادها مسؤولية الهجرة . عندما يكون الأطفال صغاراً جداً ، عادة ما يكون الأب هو الذي يشارك في الهجرة الموسمية التي تبقى بعيدا لبضعة أشهر فقط في كل مرة . مع نمو

الأطفال ، يتولون مسؤولية الهجرة ، بدءًا من الأكبر ، بالمسؤولية ثم ينتقل الامر إلى الأشقاء الأصغر سنا بينما يتزوج الأكبر سنا ويربون أسرهم الخاصة .

على مدار جيل ، الترحيل هي المسؤولة عن الحفاظ على مساهمة الدخل المتولد خارجيا في اقتصاد الأسرة ، وفي الوقت نفسه ، تقليل اضطراب الأسرة . توضح عملية الترحيل أن الهجرة نادرًا ما تكون فردية . الكثير من المهاجرين من الريف إلى الحضر تطبيقا لاستراتيجيات الأسرة لضمان بقاء الأسرة في الريف والحفاظ عليها . حتى عندما يهاجر الأفراد بمفردهم ، يشارك الآخرون عادةً في تنفيذ الواجبات ومساعدة المهاجرين على التكيف مع البيئة الحضرية وتأمين موطن قدم لهم في الاقتصاد الحضري . الأسرة الممتدة لها أهمية رئيسية في هذه العملية .

في كثير من الأحيان يمكن الاعتماد على مجموعة واسعة من الأقارب للمساعدة في دفع ثمن تعليم المهاجر ، توفير منزل للأطفال الذين يتم إرسالهم إلى المدينة للذهاب إلى المدرسة ، عرض المأوى للوافد الجديد والطعام ، ورعاية الوالدين والزوجة والأطفال الذين يبقون . في عينة من المهاجرين إلى بومباي ، كان أكثر من ثلاثة أرباع الأقارب الذين يعيشون في المدينة وأكثر من نصفهم افادوا بهذا كسبب مهم لاختيار بومباي دون غيرها . أفاد تسعة من أصل عشرة بأنهم تلقوا المساعدة من الأقارب أو الأصدقاء عند الوصول ؛ حصل الثلثين منهم على سكن مجاني وطعام المساعدة لحين العثور على عمل . في بعض المواقف ، تم تطوير الرابط الريفي - الحضري جيدًا لدرجة أنه : يمكن للمهاجرين المحتملين الانتظار في القرية الأصلية حتى يشير اتصالهم في المناطق الحضرية إلى فرصة وظيفة . تعمل الأسرة الممتدة كعامل رئيسي في التحضر في العالم الثالث .

استراتيجيات الهجرة

بمجرد اتخاذ قرار الهجرة ، هناك العديد من الاستراتيجيات الممكنة والمتاحة للمهاجر . يمكننا تحديد أربعة أشكال رئيسية من الهجرة الريفية - الحضرية في العالم الثالث. **الهجرة الدائرية** ، في معظم أنحاء آسيا وأفريقيا وأوقيانوسيا ، تفوق عدد الرجال على عدد النساء في المناطق الريفية يعكس نزعة واسعة النطاق لهجرة الذكور وترك الزوجة والأطفال في المناطق الريفية . هذه الممارسة مدعومة من الأسرة الممتدة مع مساعدة الأقارب الذكور في المهام الزراعية والحماية الضرورية التي يوفرونها في كثير من الأحيان حيث على الزوجة إدارة المزرعة وإقامتها في مجتمع يسيطر عليه الذكور . الهجرة الدائرية للأفراد ، سواء اكانوا عزابا أو منفصلين عن عائلاتهم ، لديهم العديد المزايا الاقتصادية . توفر لأصحاب العمل الأجور والمزايا الإضافية ، والسلطات العامة تواجه طلبًا أقل على الإسكان والبنية التحتية .

يحصل المهاجرون أيضًا على مزايا تجعلهم يقبلون الانفصال عن الأسرة . تكاليف المعيشة في المدينة مرتفعة ، في حين أن فرص الكسب الحضري للنساء محدودة في كثير من الأحيان . فالزوجة و يمكن للأطفال المتبقين في المزرعة زراعة طعامهم وربما حتى جمع المال ايضا . حيث الأرض تحت السيطرة المجتمعية ، كما هو الحال في معظم أفريقيا الاستوائية ، إذ لا تعويض لأولئك الذين يتخلون عن الزراعة . الزوجة التي تأتي إلى البلدة تتخلى عن مصدر الغذاء والنقد كي تلتحق بالزوج بأجور منخفضة .

كانت الهجرة الدائرية شائعة في أفريقيا الاستوائية في العصور الاستعمارية وكانت نشطة بروج لها أصحاب العمل الذين يبحثون عن العمالة الرخيصة . وما زالت تمارس في بعض المناطق ، و في ظروف استثنائية ، وقد تسيطر مجموعات من المهاجرين على مكانة معينة في الاقتصاد الحضري إلى حد أنه يمكن لأعضائها الحفاظ على نمط الهجرة الدائرية لأنها تؤدي الى أن يحل بعضهم محل البعض الآخر في العمل . تم الإبلاغ عن هذا في حالة بائعي الآيس كريم في جاكرتا وعمال البناء في مانيل . تقوضت قابلية استراتيجية الهجرة الدائرية بسبب نمو بطالة حضرية كبيرة ، مما يعني أن البحث عن وظيفة في المدينة قد يستغرق عدة

أشهر دون ضمان النجاح . في مثل هذه الظروف ، المهاجر الذي حصل على عمل منتظم لديه سبب وجيه للاحتفاظ به لنفسه .

الهجرة الطويلة الأمد ، في ظل استراتيجية الهجرة طويلة الأمد ، الرجال تركوا بزيارات قصيرة للعائلة في القرية بدلا من الإقامة الممتدة التي ميزت الهجرة الدائرية . نتيجة ذلك ، كانت التكلفة الاقتصادية لأرباب العمل ، وأصبحت التكلفة اجتماعية للعمال . مما يعني ضغطاً أكبر على علاقاتهم بزوجاتهم وأطفالهم والأسرة الممتدة والمجتمع القروي . يختلف تكرار الزيارات المنزلية باختلاف ظروف العمل والمسافة الفاصلة . قد يسمح النقل السريع والرخيص شهرياً أو حتى التنقل الأسبوعي ، ولكن في بلد كبير ، مثل الهند ، العديد من المهاجرين لمسافات طويلة يمكنهم زيارة عائلاتهم فقط خلال إجازتهم السنوية . وسيلة واحدة لتعويض مثل هذا الانفصال المطول هو عكس النمط ، مع زيارة الزوجة للزوج في المدينة ، في بعض الأحيان لفترة طويلة . يمكن للأطفال أيضاً البقاء مع الأب من أجل الاستفادة من مرافق تعليمية أفضل في المدينة .

الهجرة العائلية والعودة ، مع إطالة فترة العمل الحضري ، والانفصال عن الأسرة أصبحت هجرة الرجال على المدى الطويل أقل قبولا . بالنسبة لبعض المهاجرين ، بزيادة الأجور في المناطق الحضرية بما يكفي ويعوض الدخل الريفي حينها تنتقل الأسرة إلى المدينة . كما أن فرص كسب النساء في المناطق الحضرية أقل تقييداً . في بعض مناطق أفريقيا الاستوائية ، وبسبب انهيار السيطرة المجتمعية على الأرض حول هجرة الاسرة أمرا يمكن تحقيقه . كل هذه العوامل جعلت هجرة الأسرة أكثر شيوعا .

على الرغم من أن هجرة الأسرة عادة ما تكون لفترة طويلة ، إلا أن الحياة العملية لرب الأسرة ، لا يُنظر إليها بالضرورة على أنها خطوة دائمة ، فغالبا ما يتم اتباعها بالعودة . قد يكون هذا جذابا من خلال علاقات قوية مع أعضاء الأسرة الممتدة ومع مجتمع القرية . معظم المهاجرين ، حتى وإن تمكنوا من دعم العائلة في المدينة ، والتمتع قليلا بالأمن الاقتصادي ، قليل منهم مؤهل لفوائد الرعاية الاجتماعية ، مثل المعاشات التقاعدية . وبالنسبة للعديد من المهاجرين الحضريين تقدم القرية شكلاً بديلاً هزياً ولكنه ضمان اجتماعي موثوق به . حيث لا تزال هناك أراضي وفيرة تحت السيطرة المجتمعية ، يمكن للمهاجر الحفاظ على مكانته في المجتمع الريفي ، حتى خلال مهنة مدنية ممتدة ، وتبقيه على صلة بالأرض حتى عودته .

هجرة دائمة ، في أجزاء من أفريقيا ، والقليل في آسيا ، وجميع مهاجري أمريكا اللاتينية تقريباً تنتفي عندهم آفاق الحفاظ على الأراضي الزراعية ، بسبب الضغط السكاني و القيود المؤسسية . ويعتمدون بشكل كامل على أرباحهم في المناطق الحضرية ، وليس لديهم خططا للعودة إلى الحياة الريفية . أولوياتهم تنحصر في المناطق الحضرية . ويضغطون من أجل توفير أمن اجتماعي للعمال ؛ من خلال البحث عن مصادر كسب خارج تقلبات أجور العمل (على سبيل المثال من خلال إنشاء أعمالهم الخاصة) ؛ ويسعون جاهدين من أجل ملكية منزل يوفر المأوى وفرصة لإيرادات الإيجار . ساهم العمل لتحقيق هذه الأهداف في قوة الحركات الاجتماعية الحضرية ، وخاصة في أمريكا اللاتينية .

سياسات معالجة الهجرة

لقد تم استخلاص أربعة مناهج سياسية رئيسية للسيطرة على نمو مدن العالم الثالث وخفض مستويات التفاوت الإقليمي :-

- 1 . الحد من نمو المدن الكبيرة من خلال ضوابط الهجرة ؛
- 2 . استيعاب تدفق المهاجرين في المناطق الحضرية القائمة ؛
- 3 . إعادة توجيه تدفقات الهجرة إلى وجهات بديلة ؛
- 4 . تطوير الاقتصاد الريفي وبالتالي إبطاء معدل الهجرة من الريف إلى الحضر .

ضوابط الهجرة

سعت العديد من إدارات المدن في العالم الثالث إلى الحد من الهجرة من الريف إلى الحضر وحتى عكس التدفق من خلال استخدام سلسلة من التدابير الإدارية والضوابط القانونية على حركة السكان ، وخطط تسجيل الشرطة ، والمباشرة ببرامج رأب الصدع بنقل السكان الحضر إلى الريف التي حققت أكبر قدر من النجاح في الدول الاشتراكية . في الصين ، من أجل تباطؤ معدل التحضر وتقليل فروق الرفاه الاجتماعي بين المناطق الحضرية والريفية ، أدخلت الحكومة في عام ١٩٥٨ نظام تسجيل السكان (hukou) ، الذي يصنف الناس إما سكان حضر أو ريف.

مخطط التسجيل

مدعومة بتوزيع الطعام ، والذي كان متاحًا في المدن فقط لحاملي وثيقة سجل الأسرة الحضرية . وفي غياب كبير للسوق السوداء أثبتت هذه التدابير فعاليتها العالية في إبطاء معدل الهجرة من الريف ، وإن كان ذلك على حساب الحرية الشخصية . واستكملت ضوابط الهجرة ببرامج التحصين التي أدت إلى حركة ٣٠ مليون من سكان الحضر (بما في ذلك ١٧ مليون شاب) من الريف خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٦ ، استمرت هذه الإجراءات حتى أواخر السبعينيات ، عندما خففت السياسة دعماً لاستراتيجية التصنيع في الصين ، وذلك بالسماح بالهجرة "المؤقتة" من الريف للعمل في المناطق الحضرية . التمييز بين المهاجرين المؤقتين و المهاجرين الدائمين (المهاجرون الذين ترعاهم الدولة والمختارة ممن يتم منحهم مواطنة حضرية) يتجلى في نسبة "السكان العائمة" في الصين الحضرية ، في عام ١٩٩٧ ، بلغت ١٠٠ مليون شخص أو ٢٥% من سكان الحضر في الصين وقد تم خلق تهميش لهذه المجموعة ، لا سيما في أسواق الإسكان والعمل ما يرقى إلى طبقة حضرية جديدة . جرى استرخاء لضوابط الهجرة الريفية - الحضرية منذ الثمانينيات مؤدية إلى معدلات نمو حضري ومشاكل تواجه مدن العالم الثالث . خارج العالم الثالث الاشتراكي ، البلد الوحيد الذي يسيطر على الهجرة ، وكان له تأثير كبير ، دولة جنوب أفريقيا . حيث لعقود عدة حدثت سياسة الفصل العنصري من حركة الأفارقة السود إلى المدن ، فكانت حركة السكان أقل فعالية .

ولأنه من الصعب فرض قيود قانونية ، وتزوير التراخيص يتم بسهولة ، ومراقبة المدن بأكملها مكلفة ، والأشخاص الذين يمكن أن يتم إخلائهم كبير . تأمل حكومة مانيتا في ردع المهاجرين عن طريق التقييد الحصول على التعليم والسكن ، ولكن التدابير كانت صعبة إدارياً ، مع نفوذ طوائف المستوطنات العشوائية و الفساد . في نيروبي كرر نمط هدم العشوائيات لكنه لم يثبط الهجرة . في ليما و جاكرتا أخرج الباعة الجائلين بالقوة من المدينة في جمهورية الكونغو والنيجر وتنزانيا وزائير (الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية) ، وكانت هناك عمليات طرد دورية للمهاجرين العاطلين عن العمل من المدن . تسببت هذه التدابير في الحزن الشخصي والاستياء ولكن كان لها تأثيراً ضئيلاً على النمو الحضري . طالما تستمر فجوة كبيرة بين مستويات المعيشة الريفية والحضرية ، و يستمر الناس في التهرب من ضوابط الهجرة على أمل تحسين نوعية حياتهم .

إقامة المهاجر

في بعض المدن هناك اعتراف بحاجة الناس وحقهم في الانتقال إلى المدينة ، ومحاولات للتخفيف من معاناة المهاجرين . وقد اقترح وضع لوائح بشأن الحد الأدنى للأجور وظروف العمل ، ولكن لأن الغالبية تعمل خارج قطاع الاقتصاد الرسمي في المناطق الحضرية ، مثل هذه الخطوات التشريعية من غير المرجح أن تصل إلى كل الفقراء . الأكثر ملائمة هي خطط التدريب وتوفير رأس المال لبدء التشغيل والمساعدة في تسويق عبر الباعة المتجولين والسياسات التي تضيء الشرعية على المستوطنات العشوائية . بشكل عام ، فإن نطاق الفقر الحضري والموارد المالية المحدودة المتاحة يعني أن أقلية في المدن تتابع مثل هذه البرامج .

كما تم انتقاد نهج التكيف للتعامل مع الأعراض دون معالجة أسباب الهجرة من الريف . وقد يجتذب المزيد من المهاجرين إلى المدن ، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة على المدى الطويل .

الاستجابة التخطيطية

استراتيجية بديلة هي قبول حتمية الهجرة الريفية ولكن بتوجيه التدفقات بعيداً عن المدن الكبيرة . نهج مشترك قائم على استخدام نظرية اقطاب النمو ، مزيجاً من الجزر (مثل الحوافز الضريبية و توفير البنية التحتية) والتمسك (على سبيل المثال نقل الوظائف الإدارية العامة) إلى تحفيز اقتصاد المدن الثانوية ، المتوسطة الحجم والمحددة ، وبالتالي فرص عمل بديلة للمهاجرين . استراتيجيات اللامركزية الصناعية تم توظيفها ببعض النجاح في عدد من مدن العالم الثالث بما في ذلك بومباي ، مدينة مكسيكو وسبول . بشكل عام ، فإن الاستراتيجية أثبتت فعالية أقل ، بسبب إجماع الشركات والأفراد التخلي عن وسائل الراحة في المدينة الكبيرة ، وعدم كفاية مستوى الحوافز ، وتغيير الأولويات والسياسة الاقتصادية الحكومية ، وعلى وجه الخصوص ، الصراع السياسي بين أهداف اللامركزية الحضرية والتنمية الاقتصادية الوطنية . بالإضافة إلى ذلك ، فإن العمالة المحدودة التي أوجدتها اللامركزية في الصناعات كثيفة رأس المال تعني انه على الرغم من أن المناطق المتأخرة قد تستفيد من استراتيجيات التشتت ، والفقراء داخل المنطقة قد لا يستفيدون بما فيه الكفاية لتثبيهم عن الهجرة إلى المدينة الكبيرة . النقاد يرون أيضاً أن المدن الثانوية تعمل فقط كنقاط تجميع ثم انطلاق للمهاجرين نحو المدينة الرئيسية ، وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لنمط المستوطنة الوطنية ككل . وفقاً لمبادئ نظرية المكان المركزي (ينظر الفصل ٦) ، يقال أن وجود نظام استيطان للمدن الرئيسية وغياب نظام متكامل من الأماكن المركزية يعيق جغرافياً ظهور نمط تنمية متوازن .

تعترف معظم حكومات العالم الثالث بوجود صعوبات في تطوير المدن الوسيطة في المناطق الطرفية كمضادات مغناطيسية للمدينة الرئيسية ، وبدلاً من ذلك سعت إلى تعزيز لامركزية السكان والصناعة إلى المدن التابعة الواقعة حول المراكز الحضرية الرئيسية . في عام ١٩٩٧ عشرين مدينة جديدة تمت الموافقة عليها أو كانت قيد الإنشاء حول جاكارتا وحدها ، ومع ذلك ، نتيجة القرب المكاني ، تميل إلى النمو نحو مركز العاصمة الكبرى ، وبالتالي هزيمة هدف التنمية المنفصلة . بالإضافة الى ذلك ، فان الترويج لمنطقة حضرية متعددة المراكز ، ذات مراكز فرعية تابعة لها ، يكون التركيز دائماً على تدفقات الهجرة الى منطقة العاصمة الأكثر ديناميكية من الناحية الاقتصادية . والأهم من ذلك أن سياسات اللامركزية تعالج بشكل غير مباشر أسباب الهجرة من الريف .

تطوير الاقتصاد الريفي ،

يجب أن يتخذ أي حل للمشاكل الحضرية المرتبطة بالهجرة الريفية - الحضرية حساب حالة سكان الريف . كما رأينا ، يتحرك معظم المهاجرين لأسباب اقتصادية ، وبالتالي فإن أية سياسة تحول في الاقتصاد الريفي ستؤثر على حجم ووتيرة التنمية الحضرية . قد تبطئ سياسات إعادة توزيع الأراضي على الفقراء من النمو الحضري عن طريق زيادة الدخل الزراعي . عدد قليل من حكومات العالم الثالث ، تمتلك الإرادة السياسية أو القدرة على تنفيذ سياسات الإصلاح الزراعي المقترحة . فقد يكون للبرامج الريفية تأثيراً معاكساً : الثورة الخضراء ومحاولات أخرى لرفع الإنتاجية الزراعية من خلال حوافز للزراعة التجارية التي حرمت من ملكية الأراضي ، كما كانت آثار استراتيجيات التصنيع الريفي المختلطة . في تايلاند شجعت الحكومة "تصنيع الريف" في الشمال المحيطي والمناطق الشمالية الشرقية ، حيث نشأ غالبية مهاجري المدينة . ينطوي هذا على تحديث الصناعات المنزلية وإنشاء الأنظمة التي تؤدي فيها الأسر الريفية جزءاً من عملية التصنيع في المناطق الحضرية . النتيجة انخفاض الهجرة الخارجية مع التجربة الهندية ، حيث محاولات التطوير للصناعات المنزلية الصغيرة في المناطق الريفية أدت إلى زيادة الهجرة الخارجية لأنهم حسنوا مهارات القرويين وأفاقهم في أسواق العمل الحضرية .

كما رأينا ، فروق الدخل ، اختلافات الرفاه المدركة بين المدينة والريف تؤثر أيضا على قرارات الهجرة . الحكومة السريلانكية خفضت معدل الهجرة إلى كولومبو والمراكز الحضرية الأخرى بتوفير مجموعة من تدابير الرعاية الاجتماعية الريفية التي تشمل الخدمات الطبية المجانية والتعليم ودعم الدخل في شكل أسعار مضمونة للمزارعين الفقراء ، و تحسين الإسكان للفئات ذات الدخل المنخفض .

كما يخلص (Parnwell 1993) ، فإن الدول التي كانت الأكثر نجاحًا في التأثير على نمط ومستوى الهجرة كانت إما مع موارد مالية كافية لتمويل برامج التنمية (مثل كوريا الجنوبية وماليزيا) أو السلطة السياسية (مثل الصين وكوبا) لتنفيذ سياسات الهجرة الخاصة بهم . أن غالبية حكومات العالم الثالث لا تمتلك الموارد أو السلطة أو الإرادة السياسية للتأثير على نمط وعملية الهجرة . لذا يبدو أنه لا مفر من أن تظل الهجرة الريفية - الحضرية سمة من سمات مجتمعات العالم الثالث في المستقبل المنظور . يثير هذا القضية الرئيسية لما يحدث للمهاجرين بمجرد وصولهم إلى المدينة . في الفصل التالي ندرس الأبعاد الاقتصادية لهذا السؤال .